الاقتصاد العراقي:بعض مشكلات الحاضر ورهانات المستقبل في ظل محصلة التداعيات.. ماذا عن إمكانية وحدود وخيارات الخروج من الأزمة (٣-٥)

د. صالح ياسر

ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم يقدر حجم الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها العراق خلال حكم الرئيس السابق صدام حسين خلال السنوات (١٩٧٩-٢٠٠٢) بنحو ٨٣٠ مليار دولار، منها أكثر من ٤٥٠ مليار دولار خسائر الحرب العراقية - الإيرانية، و ٢٣٠ مليار دولار خسائر الغزو العراقي للكويت وما أحدثه من تداعيات، و١٥٠ مليار دولار خسائر عائدات النفط "غير المحققة" بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق لمدة استمرت زهاء ١٣ عاماً والذي فرضت بموجبه قيود دولية على صادرات النفط العراقي، بخلاف حظر الاستثمارات الأجنبية في البلاد.يمكن القول أن الخسائر الإجمالية التي كابدها الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠ تعادل ٦٠-٧٠ مرة قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣. وينبغي التأكيد على أن الناتج المحلي الإجمالي هذا يعادل ما كان عليه عام ١٩٦١، مع الفارق بأن عدد السكان بلغ آنذاك حوالي ٧ ملايين نسمة في حين بلغ سكان العراق عام ١٩٩٣ قرابة ٢١ مليون نسمة. وهناك تقديرات تشير إلى أن العراق سيحتاج إلى ما لا يقل عن ٣٠ سنة ليعود إلى الوضع الذي كان عليه قبل الحرب مع إيران. وتعني هذه الحقائق، على مرارتها، أن الاقتصاد العراقي لا يعاني فقط تلاشي عشرات السنين من نموه، إنما، وهو الأهم، يفتقد إلى مقومات الخروج من دوامة الانحدار، وهذا ما يتعين بحثه في الفقرة الآتية:

إمكانية وحدود الخروج من الأزمة البنيوية الحالية والخيارات الفعلية المتاحة.

بداية، لا بد من التأكيد على حقيقة وجود خطابات مختلفة ومقاربات متعددة لمعالجة هذه الأزمة، ولكن يمكن هنا الإشارة إلى خطابين منها:

-الأول منها هو خطاب موجه للمشاعر، يخاطب "المزاج المتعكر"، مثل هذا الخطاب لا يؤسس، للأسف، لمعرفة صادقة بالواقع الاقتصادي الكارثي، بل على العكس يبسط المشكلات الفعلية، الحالية والمستقبلية، معتقداً أنها من نوع المشاكل "العادية" التي تواجه اقتصاد نامٍ في طور الأزمة! مثل هذا الخطاب لا يبصرنا بالمشكلات إنما، على العكس، يعتم عليها.

-أما الثاني منها فيلح على ضرورة رؤية المشكلات الحالية والمستقبلية بحجمها الفعلي، الكارثي، ليس بهدف التعجيز أو إثارة الرعب في النفوس بل بهدف تبصير النفس بها ومن ثم التفكير العميق بوسائل حلها. إن صياغة برامج ملموسة وسياسات اقتصادية واقعية لعبور الأزمة البنيوية ينبغي أن تنطلق من رؤية ذلك الواقع على حقيقته، بلا رتوش.

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أنه وبرغم اختلاف الاقتصاديين العراقيين بشأن تشخيص طبيعة وجذور الأزمة الاقتصادية الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد العراقي باعتبارها جزءاً عضوياً من الأزمة العامة الشاملة التي تطول التشكيل الاجتماعي العراقي في المرحلة الحالية، لأسباب لا تخفى على أحد ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر اختلاف المرجعيات الفكرية والمنهجية، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن بلادنا تحتاج إلى عقود عدة منذ لحظة انطلاق العمل التنموي لكي تستطيع الوصول إلى المستوى الذي كانت عليه عشية الحرب العراقية الإيرانية. كما إن حجم الدمار الذي تعرض له الاقتصاد العراقي يحتاج إلى استثمارات ضخمة تبلغ مئات المليارات من الدولارات.

ومن جهة أخرى لا بد من الانتباه إلى حقيقة أن مستقبل إنعاش الاقتصاد العراقي مرتبط شديد الارتباط بمجموعة من العوامل من أهمها أربعة هي: العوائد النفطية، الديون الخارجية على العراق، تعويضات الحرب ومضمون الاستراتيجية الاقتصادية المطروحة لحل الأزمة البنيوية. وإضافة لذلك لا بد من الإشارة إلى أن مشكلة التنمية في بلادنا لا تكمن في "التكاثر المالي" الناجم أساساً عن تصدير النفط الخام بل إن المشكلة تكمن في الاستخدام السيئ للعوائد النفطية. ولهذا فإن أي مشروع بديل يجب أن يأخذ بالاعتبار هذه القضية وإعادة هيكلة القطاع النفطي ليكون أحد وسائل التنمية الاقتصادية وليس عبئاً عليها. ومن هنا ضرورة بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد أولاً على تنمية مستدامة ومتوازنة، وتأخذ بنظر الاعتبار حاجات التطور الاقتصادي الفعلية.

واستناداً إلى التجربة التاريخية التي بينت حقيقة صارخة قوامها الاعتماد الكثيف على النفط، ومصدر وحيد للدخل والنقد الأجنبي، قد كشف هشاشة بنية الاقتصاد الوطني. ومن هنا ضرورة العودة إلى اعتماد استراتيجية للتنمية الاقتصادية -الاجتماعية تتكفل بتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن وكمصدر للعوائد المالية فقط (أي كمصدر للتكاثر المالي وليس للتراكم) إلى قطاع منتج للثروات ويكون قطباً لقيام صناعات أمامية وخلفية تؤمن ذلك التشابك القطاعي المطلوب لتحقيق إقلاع تنموي حقيقي.ولكن المسألة الاقتصادية وحدها غير كافية إذا لم ترتبط بالمسألة الاجتماعية. وهنا لا بد من التأكيد على إشكالية الديمقراطية ومؤسساتها التي ينبغي أن توفر الشروط المثلى لتحقيق رقابة مجتمعية قادرة على مراقبة كيفيات التصرف بالعوائد المتأتية من تصدير النفط بما يخدم تحقيق التنمية بوتائر متصاعدة من جهة، والتوزيع العادل لثمار هذه التنمية. ولهذا فإن هناك حاجة ملحة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على أهمية الربط الصحيح بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ظروف بلادنا الملموسة فهو السبيل الوحيد القادر على إخراج بلادنا من محنتها وأزمتها البنيوية.

نعود إلى الإشكالية المنطقية المتعلقة بالعوامل المشار إليها سابقاً. نظراً لأن مفتاح حل مشكلات الاقتصاد العراقي، كما يجري الترويج له دائماً، هو النفط، لذا سيحظى هذا العامل باهتمام أكبر في التحليل المجرى في هذه الفقرة. ولعل من المفيد البدء بسؤال بسيط يطرح نفسه بإلحاح: لماذا هذه الأهمية لقطاع النفط؟

\في معرض الاجابة على هذا السؤال فان الضرورة تستحث التأكيد على انه في ظل الاوضاع المتردية تحاول بعض الاوساط رسم صورة مضللة عن مستقبل مزعوم، مدعية ان النفط لا يزال في باطن الارض ومن ثم فان الفرج قادم !@وان الشركات العالمية مستعدة لتطوير الحقول النفطية وتوفير الاموال اللازمة في المستقبل المنظور. وارتباطا بذلك ينطرح سؤال حول مدى مصداق مثل هذا الطرح؟

بداية لا بد من الاشارة الى انه يصعب القيام بتحديد كمية دقيقة لما ستكون عليه طاقة العراق الانتاجية والتصديرية من النفط خلال الفترة القادمة، فهذا الامر يعتمد على طائفة من العوامل من بينها:

-الاستقرار السياسي في البلاد، والفترة التي يقضيها الاحتلال في بلادنا.

-مدى السرعة في تشكيل السلطة العراقية المستقلة واقامة الحكومة ذات السيادة.

-ماهية الاتفاقيات التي سيتم توقيعها مع الشركات النفطية لتطوير الحقول العملاقة.

-الفترة الزمنية لتوقيع هذه الاتفاقيات وتنفيذ العقود.

-وضع الاسواق النفطية العالمية في السنوات القادمة.

-مدى تجاوب بلدان الاوبيك (البلدان المصدرة للنفط) مع عودة العراق الى الاسواق ومن ثم مستوى اسعار النفط في المستقبل المنظور.

ولكن هناك اسئلة عديدة حول النفط العراقي تحظى ليس باهتمام العراق وحده، ولكن كذلك باهتمام صناعة النفط العالمية واوبك ومنطقة الخليج واسعار النفط، حسبنا ان نشير هنا الى اثنين منها على سبيل المثال وهما:

أ. اول هذه الاسئلة يتعلق بكمية النفط التي بامكان العراق انتاجها وتصديرها اليوم اخذين بنظر الاعتبار غلق ابار وحقول النفط للسنين التي تم فيها فرض الحصار، والدمار الواسع الذي اصاب المنشآت النفطية والانخفاض الكبير في سعات التصدير.

ب- ثاني هذه الاسئلة يتعلق بمدى التأثير الذي ستحدثه عودة النفط العراقي الفورية والكاملة على اسعار النفط واوبيك والخليج وصناعة النفط العالمية بشكل عام.

وفي مسعى الاجابة على السؤال الاول ينبغي التأكيد على انه من الصعب جدا للعراق العودة بسرعة الى مستوى الانتاج الذي كان معمولاً به قبيل احتلال الكويت وهو ٣,٣مليون برميل يومياً. ويمكن الاستشهاد بالتجربة التي مرت بها الصناعة النفطية العراقية بعد الحرب العراقية - الايرانية، اذ ان مستوى الانتاج لم يصل الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب في عام ١٩٧٩ وهو ٣,٨ مليون ب/ي. ان السبب وراء خسارة قدرة انتاجية بحدود نصف مليون ب/ي يعود الى عدم التمكن من القيام بالحد الادنى من اعمال الصيانة الضرورية في الحقول خلال فترة الحرب في الثمانينيات. ويقدر الدكتور فاضل الجلبي، الخبير الاقتصادي المعروف في قضايا النفط، في دراسة غير منشورة اعدها أوائل عام ١٩٩٤ بعنوان "الاقتصاد السياسي للنفط العراقي بعد صدام"، ان طاقة العراق الانتاجية في السنة الاولى بعد رفع المقاطعة بحدود ٢,٨ مليون ب/ي.

الى جانب المشاكل الانتاجية في القطاع النفطي، هناك ايضاً مشكلة المنشآت التصديرية في الشمال (الخط العراقي/ التركي، ترميم محطة الضخ الرئيسة في شمال كركوك)، اما في الجنوب فان عمليات تصليح واعادة تأهيل كبرى يجب ان تنفذ في كل من ميناء البصرة وخور العمية. واضافة لذلك فان اعادة فتح الخط العراقي/ السعودي ستعتمد على الوصول الى حل سياسي قبل اي شيء آخر.

والى جانب الاسباب الفنية اعلاه، ستواجه الصناعة النفطية العراقية مشكلة كبرى تكمن في هجرة واستقالة وتقاعد خيرة الملاكات المهنية والفنية خلال السنوات الماضية.

وأخيراً، فان عمليات التصليح والصيانة المكثفة ستتطلب اموالا طائلة وبالعملات الصعبة، وهي شحيحة وغير متوفرة الان وفي المستقبل المنظور. وسيضطر هذا القطاع لمنافسة قطاعات اخرى من اجل الحصول على العملة الصعبة وهي شحيحة اصلاً مما سيؤخر عمليات التصليح واعادة الاعمار.

واستناداً الى "تقرير عن اوضاع النفط العراقي" صادر نشرته "ميس) "MEESميدل ايست ايكونوميك سيرفي) والمنشور في صحيفة السفير اللبنانية ضمن عددها الصادر يوم ٢٠٠٣/٧/٢٩، فان وزارة النفط العراقية وضعت خطة لتصل تدريجيا الى مستوى انتاج يبلغ مليونين و ٨٠٠ الف برميل في اليوم بحلول نيسان ٢٠٠٤، شرط ان يسود الامن الضروري وتؤمن الطاقة الكهربائية والتمويل. كان العراق ينتج قبل الحرب اكثر من ٣ ملايين برميل في اليوم وبلغ المعدل مليونين و٢٣٠ الف برميل في اليوم عام ٢٠٠٢. اما الانتاج الحالي فهو نحو مليون برميل في اليوم. وعلمت " "MEESوان وزارة النفط تهدف ايضاً في الربع الاخير من عام (٢٠٠٣) الى اعداد خطط لاستعادة القدرة الانتاجية في البلاد قبل عام ١٩٩٠ أي ٣,٥ملايين برميل يومياً في سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيكون التركيز على استعادة قدرة التخزين خلافاً لخطة التسعة اشهر الحالية التي تهدف الى اعادة تأهيل المرافق الموجودة فوق الارض. سيشمل العمل الحفر والترميم والتطوير واتمام الحقول غير المتكاملة ومد انابيب نفط.

وتشير النشرة الى التكاليف المالية لتنفيذ هذه الخطة وتقدرها بـ١,٦ مليار دولار للتوصل الى قدرة انتاجية مستدامة تبلغ ١,٥ مليون برميل و٨٠٠ الف برميل في نيسان ٢٠٠٤، علماً ان الاستهلاك المحلي العراقي زهاء ٣٥٠ الف برميل في اليوم.

وستركز خطة التسعة اشهر (تموز ٢٠٠٣-نيسان٢٠٠٤) على تصليح مرافق قطاع التصدير الموجودة فوق الارض واعادة تأهيلها.

أما السؤال الثاني، وهو تأثير عودة النفط العراقي فانه يمكن القول ان مدى تأثير هذا الحجم من الصادرات على اوبك واسعار نفوطها يعتمد على نمو الطلب العالمي على نفوط اوبك. ان التحدي الذي يمكن ان تواجهه اوبيك بشأن التكييف لعودة العراق لا يمكن فقط في خفض الانتاج بهذه الكمية والذي بخلافه يمكن للاسعار ان تنهار، لكن كذلك في كيفية توزيع الخفض بين اعضائها.

استطلاع:

ما علاقة التأمين بأسعارالمكيفات؟

سناء خليل النقاش
تصوير/نهاد العزاوي

قادتني الحاجة لشراء (ايركندشن) (مكيف الهواء) إلى القيام بجولة واسعة في محال الكرادة التي باتت المصدر الرئيس في بغداد لتجارة الأدوات والسلع الكهربائية، هذه الجولة تحولت فيما بعد إلى موضوع صحفي استجمعت فيه معلومات أظن أنها مهمة.

كانت البداية في محال (نور) وسألت صاحبه (أبو محمد) عن مناشئ المكيفات، فقال:

هناك أنواع متعددة من مكيفات الهواء منها البارد ومنها بارد وحار (للصيف والشتاء) من جيبسون وكرافت وباناسونيك وهاير وشيفاكي وسامسونيك وكلها سعودية وإماراتية وصينية وكورية، الحجم المتوفر هو للتبريد المنزلي طنان أو طن ونصف وأسعار هذه المكيفات تتراوح ما بين ٣٠٠-٤٥٠ دولارا والسبب في ارتفاع الأسعار هو النقل والإقبال المتزايد عليها.

في حين يرى السيد عبد الزهرة الحسيني وهو صاحب محل لبيع السلع الكهربائية أن السبب الأساس في ارتفاع أسعارها هم التجار الذين يرصدون حالة السحب للسلعة من السوق وارتفاع سعر الدولار في الأيام الأخيرة.

أما كريم شنداخ فيقول: العائلة العراقية تفضل المكيف الأمريكي المجمع في البحرين والسعودية كنوع دولفين والسبب في ذلك أنها صنعت خصيصاً للأجواء الصحراوية وهذه النوعيات بدأت أسعارها بالارتفاع فضلاً عن ارتفاع أسعار الأنواع الأخرى المستوردة من خلال الأردن والسبب هو أن دائرة الكمارك بدأت بممارسة أعمالها ودائرة الضريبة بدأت أيضاً عملها حيث يؤخذ من التاجر رسم كمركي بنسبة ٥٪.

الحديث عن ارتفاع سعر المكيفات والصيف بدأ يدق أبواب بيوتنا أخذ منحى آخر واحتدم الجدل حوله بين العديد من تجار المكيفات، والرأي الغالب كان هو أن سبب ارتفاع سعر المكيفات والعديد من السلع الكهربائية المستوردة هو ارتفاع أجور النقل، فالعراقي لا يستطيع الدخول إلى السعودية، بل أن في الأردن أخذوا بتصعيد الأسعار إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف عن السابق والمفروض علينا أن نشغل الناقل العراقي، ولكن العراقي يخاف من أعمال التسليب والنهب التي تحصل في الطريق للشاحنات في حين أن الناقل الأردني لا يخاف من التسليب، وعندما استغربنا هذه المفارقة جاءنا الجواب سريعاً من السيد سعد عريبي المدفعي صاحب محل بيع الأجهزة الكهربائية المنزلية في الكرادة قائلاً:

إن الناقل الأردني اوالعربي يقوم بالتأمين على المواد المنقولة وسيارات النقل (الشاحنات) المستخدمة في العمل وهو مطمئن في حالة حصول أي حادث فإن شركة التأمين في بلده ستعوضه عن الخسارة، وإن لم يحصل حادث فهو ضامن الربح وبأسعار مضاعفة.

بينما الناقل العراقي فقد هذه الميزة حيث أن شركة التأمين الوطنية لا تدفع مبالغ التأمين وحجتها في ذلك بأننا نعيش أوضاعاً غير مستقرة وأن الحرب مستمرة لم تتوقف، وهنا تبدو المعادلة واضحة فالناقل العراقي والتاجر العراقي لا يستفيدان والمواطن العراقي هو الضحية دوماً حيث يدفع أسعاراً مضاعفة بضمنها مبالغ التأمين التي يدفعها التاجر العربي وذلك لقاء حصوله على سلعة حرم منها لسنوات طويلة.

نحو تشغيل الملاكات الهندسية العراقية مع الشركات الأجنبية

علي الموسوي

برغم تصريح بعض المسؤولين في قطاع الكهرباء أن العراقيين سيشهدون ترديا في وضع الطاقة الكهربائية لموسم الصيف القادم إلا أن المساعي تتواصل من أجل إنجاز نسب محددة قد تصل إلى النصف من إجمالي الطاقة الحقيقية وذلك بالتعاون مع الدول المجاورة وبهمة ونشاط الشركات الحالية التي تسلمت العمل في مشاريع الكهرباء.

هنا لا بد من أن تؤشر حالة مهمة من أجل تحقيق خطوات ثابتة وقوية لبناء مشروع كهربائي مثمر وهي ضرورة إشراك الجهد والملاك العراقي في العمل بصفة أساسية لعدد من الأسباب أولها أن الملاكات التي عملت في قطاع الكهرباء منذ بداية الثمانينيات والتي ما زالت تواصل العمل لديها خبرة متراكمة بكل احتياجات وأساليب العمل، فضلاً عن أنها ساهمت وبشكل جدي في إعادة إعمار المنشآت الكهربائية المتضررة أبان حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث باشر عمال الكهرباء عملهم حال توقف الحرب وبدأوا حملة كبيرة استطاعوا خلال السنوات الماضية أن يتعرفوا من خلالها على أساليب العمل الصحيح والجهد الهندسي الضروري لإنجاز أعمال كهذه.

وإشارتنا هذه تنصب أيضاً في جانب اقتصادي إيجابي آخر ألا وهو أن لا تبقى العقول العراقية معطلة وأن تواصل اليد العاملة حركتها وعطاءها والاستفادة من هذه العقول التي أبدعت وأنتجت وابتكرت ما يمكن ابتكاره في سنوات الجدب وقت لم تتوفر أي أجهزة ومعدات لتعطي وتخدم أبناء بلدها، فكيف سيكون حال عطائها الآن أنها دعوة نرفعها لزج الملاكات العراقية المتخصصة بالكهرباء فالصيف حار ولا يعرف لواعجه وحرارته إلا أبناء البلد الذين يعيشون فيه ويعرفون احتياجاته.

من هنا نرى أن أي اتفاق مع شركة أجنبية يجب أن يكون فيها بند يؤسس ضرورة استخدام الملاك المحلي في إنجاز المشاريع المتعاقد عليها.

في إطار ندوة متخصصة

دعوة لتنشيط التجارة البينية العربية من أجل دعم العراق

القاهرة - (المدى)

عقدت في القاهرة مؤخراً ندوة متخصصة أدارها السفير جمال بيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، تركزت موضوعاتها حول سبل دعم عمليات إعمار وإعادة بناء العراق وتنميته.

وقد قدمت في الندوة أوراق عمل عديدة، من بينها دراسة تقدمت بها مؤسسة (الشرق) المصرية للتأمين بشأن أنشطة التأمين وإعادة التأمين في الوطن العربي وانعكاسها على التجارة البينية العربية، ومتطلبات الإسهام في توفير حاجة السوق العراقية، حيث نعرض لهذه الورقة بصورة موجزة.

هناك ضرورة باتت واضحة لتنشيط حجم التجارة العربية البينية. حيث تداعى حجم التجارة العربية البينية لنحو ١٠٪ فقط من الحجم الكلي للتبادل التجاري للبلدان العربية، مما يعكس ضعف التعاون الاقتصادي العربي، ويتطلب الإسراع في تنمية حجم التجارة العربية البينية لمواجهتنا التطورات والمتغيرات العالمية الحالية.

ويخشى أن استمرار انخفاض حجم التجارة العربية البينية، يؤثر على تنشيط عمليات الاستثمار في المشروعات التصديرية للسوق العربية، ونستعرض فيما يلي بعض المعايير الأساسية التي نراها لازمة للتوصل إلى تدعيم وتنشيط حجم التجارة العربية، والعلاقات الاقتصادية عامة. وتتلخص هذه المعايير في الآتي:

١- استكمال مراحل منطقة التجارة الحرة العربية لمواكبة التطور العالمي نحو إقامة التجمعات الإقليمية، وتمتع منتجات بلدان التجمعات المختلفة بالإعفاءات من الرسوم والقيود، وإزالة الحواجز الكمركية وغير الكمركية، والحد من الاستثناءات والتراخي في تنفيذ المراحل أو طلب تأجيلها. مع العمل على الارتفاع بمستوى جودة المنتجات العربية لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني، وتمثل إقامة منطقة حرة عربية، أساس عملية التكامل الإقليمي الذي يضمن فرصاً جديدة للصادرات العربية.

٢- توفير المناخ المناسب لتنشيط الاستثمارات العربية، وذلك بتشجيع الاستثمارات، وبالدعم المتبادل بين أنشطة الاستثمارات العربية وأنشطة التجارة البينية.

٣- تطوير الخدمات اللازمة لعمليات التبادل التجاري العربي (مثل التمويل والتسويق والتأمين والشحن والنقل).

ثانياً: دعم مؤسسات التأمين العربية للتجارة والاستثمار بين الدول العربية والعراق.

التأمين وأخطار التجارة الخارجية

تتعرض التدفقات السلعية والخدمات الرأسمالية (التجارة الخارجية) لأخطار اقتصادية وغير اقتصادية. وهذه الأخطار تقلل من كفاءة القرارات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج ونقل واستقبال هذه التدفقات السلعية. ولذلك فالصادرات والواردات والاستثمارات الدولية وإن كانت بحاجة إلى برامج ضمانات وتمويل وإئتمان، فهي أيضاً بحاجة أمس لبرامج تأمينية فعالة خاصة أمام الأخطار السياسية المتزايدة حالياً والتي تعرقل حركة هذه التدفقات مما ينعكس على موقف موازين المدفوعات في الدول أطراف هذه الحركة.

فإذا كان هدف تنمية الصادرات من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية، خاصة في الدول العربية، نظراً لما تمثله هذه الصادرات من مصدر تمويل لازم لبرامج التنمية، وتغطية أعباء الواردات خاصة الواردات من السلع الاستثمارية، ولسداد الديون والأعباء الخارجية والمحلية، ولتحسين سعر الصرف للعملات الوطنية.

ومن بين ما يمكن استخدامه في سبيل تنمية الصادرات برامج الحوافز والتيسيرات على صعيد السياسة النقدية والإئتمانية وسياسات تشجيع الإدخار المحلي الإجمالي بما يضمن توجيه المزيد من الإئتمان والتمويل للاستثمار الإنتاجي التصديري -لكن هذه البرامج والسياسات لا تحقق أقصى فاعليتها دون برامج تأمينية تواجه الخطر المتعدد الذي يجابه هذه الصادرات. ويلعب التأمين دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق:

١- تجميع المدخرات ودفع التنمية الاقتصادية وتيسير التبادل التجاري والإئتمان والحفاظ على الثروات القومية - فقد اتجهت معظم دول العالم بما فيها الدول العربية إلى سن القوانين التي تنظم التأمين - بما يحقق توفير ضمانات أكثر للمؤمن له، وتوجيه استثمارات شركات التأمين بما يحقق منفعة للاقتصاد العربي عامة - وعليه لا بد من توفير الظروف الملائمة لتقوية فاعلية قطاع التأمين العربي بهدف تطويره لزيادة كفاءته في تعبئة المدخرات، وبالتالي تمويل التجارة العربية وتمويل مشروعات الاستثمار والتنمية، بما يعزز الروابط الاقتصادية بينها ويحقق الخير والرفاهية للدول العربية.

٢- تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المشتركة. ويقدم التأمين حماية فورية بالقدر اللازم ضد الخسائر التي تترتب على تحقيق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، خاصة ما يواجه التجارة والاستثمارات.

٣- زيادة الكفاية الإنتاجية من خلال بث روح الأمان والإطمئنان في نفوس الأفراد عن المستقبل وإزالة الأخطار، مما ينعكس في زيادة الكفاية الإنتاجية عامة، وزيادة حجم التجارة والاستثمار العربي البيني خاصة.

ويلاحظ تواضع حجم التعامل البيني للأسواق العربية في النشاط التأميني، مقارنة بالتعامل بين الأسواق العالمية الأخرى، ولذلك يتعين مراعاة الآتي، خاصة في الشأن العراقي الحالي، بهدف توفير مناخ يطور العمل التأميني العربي عامة، ويساند إعادة الإعمار في العراق بصفة خاصة:

١- وجود وحدات تأمينية قوية تتمتع بقدرات مالية وفنية، وبطاقة استيعابية تمكنها من تحمل الأخطار المسندة إليها.

٢- زيادة الاحتفاظ داخل المنطقة العربية وذلك عن طريق عرض الفائض عن احتفاظ أي سوق عربي على أسواق التأمين الأخرى - وبهذا يتم استنفاد الطاقة الاستيعابية - وذلك قبل اللجوء لإسناد هذا الفائض إلى الأسواق الأجنبية خارج المنطقة العربية.

٣- إزالة القيود على التحويلات النقدية الخاصة بأقساط إعادة التأمين في الدول العربية التي ما زالت تفرض مثل هذه القيود.

٤- تكوين شركة عربية كبيرة لإعادة التأمين تساهم فيها الدول العربية، على نمط الشركة الأفريقية لإعادة التأمين بالنسبة للدول الأفريقية.

٥- تبني مشروع قانون عربي موحد أو إطار عام يضمن التنسيق وقدراً من الرقابة السليمة على أعمال شركات التأمين، بما يوفر الثقة الكاملة والحماية اللازمة للمتعاملين معها.

٦- مواجهة عزوف الشركات عن التأمين على الصادرات نتيجة اختلاف درجات وأنواع الأخطار من دولة إلى أخرى. ويتطلب الأمر مراعاة المواصفات القياسية العالمية للصادرات العربية حتى تصبح الصادرات قابلة للتأمين عليها. وسوف يؤدي الترويج للتأمين على الصادرات إلى سهولة حصول المصدرين على التمويل اللازم لعمليات التصدير من المؤسسات المالية، مما يترتب عليه بالضرورة التوسع في حجم العمليات التصديرية العربية، وبالتالي زيادة الاستثمارات، وتمكين الدول العربية من تحقيق نمو اقتصادي جيد.

ثالثاً: أهمية إقامة شركات عربية قابضة كبرى تساهم في خلق قاعدة إنتاجية (للسلع والخدمات) وتساهم في رأس مالها المؤسسات المالية العربية القادرة على تنمية حجم التجارة العربية البينية وتحقيق نمو فعال للاستثمارات العربية البينية، وتنشأ هذه الشركات تحت مظلة جامعة الدول العربية (اتحاد المستثمرين العرب) مع إقامة فروع لهذه الشركات في عواصم العالم العربي التي تتوفر لديها الأهمية النسبية لبعض عناصر الإنتاج والاستثمار.